

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، عمر خليفات

/وكيله المحام

المميز :-

المميز ضده :- الحق العام.

بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٠ قدم المميز هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
الجنايات الكبرى بالقضية رقم (٢٠١٣/١٢١٩) جنايات كبرى بتاريخ ٢٠١٤/١/٣٠
والمتمضمّن وضع المميز بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم ولما كان هذا
القرار مخالفاً للقانون والأصول فإنني أقدم لتمييزه ضمن المدة القانونية طالباً فسخه
لأسباب التالية :-

١- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى ولم تطبق القانون على الوقائع وإن قرارها غير
معلل تعليلاً سليماً وفيه فساد بالاستدلال.

٢- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما جرمت المميز حيث إن الأفعال التي قام بها
تجاه المشتكى لم تكن بقصد الشهوة الجنسية أو هتك عرضه مما يتعين عدم مسؤولية
المميز كون أفعاله لا تشكل جرماً ولا تستوجب عقاباً.

٣- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما جرمت المميز حيث إن الأحكام الجزائية تبنى
على الجرم واليقين لا على الشك والتخمين وإن ملف هذه القضية الكيدية التي لا
أساس ولا صحة لها يكتنفها الغموض والكيد بهدف الإضرار بالمميز علماً أنه لم

يرتكب أي فعل هتك عرض للمشتكي نهائياً وإن بينة النيابة جاءت قاصرة عن الإثبات بالإضافة لوجود التناقضات الجوهرية في شهادة شهود النيابة في جميع المراحل.

٤- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما جرمت المميز حيث ورد في شهادة المشتكي تناقضات في جميع مراحلها الشرطية وأمام المدعي العام وأمام المحكمة مما يؤكد براءة المميز.

٥- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما أخذت بشهادة الشاهد حيث إنها سماعية ومنقولة عن شقيقه

٦- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما أخذت بشهادة الشاهد حيث إنها سماعية ولم يشاهد أي واقعة.

٧- إن المشتكي قد تجنى على المميز بدون وجه حق .

٨- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى عندما جرمت المميز حيث إنه بريء مما أسند إليه ولم يتم تهديد أو ممارسة عنف على المشتكي وإن كلمة تحسيس على يده لم يذكرها المميز لدى حماية الأسرة بل تم كتابة دون علمه ولم يأت الشخص الذي حقق معه لأداء الشهادة وإن اليد ليست عورة.

٩- أخطأت محكمة الجنايات الكبرى ولم تأخذ بالبيئة الدفاعية حيث جاءت متساندة ومؤيدة لبعضها مما يعيب القرار المميز حيث ثبت أن المميز ليس من أرباب السوابق وغير محكوم بأي جنحة أو جناية مخلة بالشرف أو بالأخلاق العامة وإنه من عائلة محترمة ورب أسرة وسائق باص مدرسة.

طالباً قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وإعلان براءته أو عدم مسؤوليته .

قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية تحت الرقم (٢٤٦/٢٠١٤/٤/٢) بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٦ طلب من خلالها قبول التمييز شكلاً وردّه موضوعاً وتأييد القرار.

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم (٢٠١٣/٨٠٠) تاريخ ٢٠١٣/٧/٩ قد أحالت المتهم ليحاكم لدى تلك المحكمة عن تهمة جنائية هنك العرض بحدود المادة (١/٢٩٦) عقوبات.

نظرت محكمة الجنايات الكبرى الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكمها رقم (٢٠١٣/١٢١٩) تاريخ ٢٠١٤/١/٣٠ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية :-

إنه وبتاريخ ٢٠١٣/٧/١ وبحود الساعة التاسعة والنصف ليلاً ولدى خروج المجني عليه الحدث والبالغ من العمر خمس عشرة سنة من النادي الرياضي الذي كان يتدرب فيه توقف له المتهم الذي كان يقود سيارة تكسي وركب معه المجني عليه وطلب منه التوجه إلى سوق المجوهرات في منطقة الصويفية وإن بحوزة المجني عليه شنطته فيها ملابسه وسأله عنها المتهم وفيما إذا كان فيها مجوهرات ثم قام بوضع يده اليمنى على عضد المجني عليه الأيسر وخاطبه بقوله (انت فش عندك عضلات) وبعد ذلك قام بوضع يده على فخذ المجني عليه والتحسيس على فخذيه وكان يقول له أثناء ذلك (ما فيش عضل) كما قال له (جسمك مشدود شو رأيك أدلك لك جسمك) وعندما طلب المجني عليه من المتهم الانعطاف إلى اليسار لم ينعطف المتهم وتابع مسيره إلى الأمام مما أدخل الخوف في نفس المجني عليه ففتح باب السيارة أثناء مسيرها وقفز منها على الشارع فأصيب جراء ذلك بسحجات في كوعه وركبته اليسرى وأسفل الركبة وقام على الفور بالاتصال بعمه الشاهد الذي حضر وأبلغ الشرطة وأبلغ والد المجني عليه فحضرت دورية الشرطة وتم اصطحاب أطراف الدعوى إلى المركز الأمني وجرت الملاحظة.

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة الجرمية التي قنعت بها حيث توصلت إلى أن الأفعال التي أتاها المتهم تشكل بالتطبيق القانوني جنائية هنك العرض خلافاً لأحكام المادة (٢٩٦) من قانون العقوبات كون أن المتهم وبأفعاله هذه قد

استطالت إلى جزء من جسم المجني عليه يعتبر عورة ويحرص سائر الناس على المحافظة عليها وعدم التفريط بها والذود عنها خادشاً بذلك الحياء العرضي لدى المجني عليه فقضت بما يلي :-

عملاً بأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات الحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة أربع سنوات والرسوم .

لم يرضَ المتهم / المحكوم عليه بالقرار فطعن فيه بهذا التمييز .

ورداً على أسباب التمييز :-

فيما يتعلق بالسبب التاسع الذي ينعى فيه المميز على محكمة الجنايات الكبرى خطأها في عدم الأخذ بالبيئة الدفاعية.

وفي ذلك نجد إن الاجتهاد القضائي قد جرى أن محكمة الموضوع إذا ما أخذت وقنعت ببيئة النيابة العامة وأبرزت في قرارها هذه البيئة، فإن ذلك يعني أنها لم تأخذ بالبيئة الدفاعية وبالتالي فإن هذا السبب لا يرد على القرار مما يتعين معه رده.

وعن باقي أسباب التمييز كافة:-

والدائرة حول الطعن في وزن البيئة وتقديرها وسلامة النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه .

وباستعراض محكماتنا لأوراق الدعوى وبياناتها والقرار المميز بصفتها محكمة

موضوع يتبين :-

أ- من حيث الواقعة المستخلصة:-

فقد أشارت محكمة الجنايات إلى البيئة التي اعتمدتها في تكوين عقيدتها بقرارها المميز وهي بيئة قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها التي نقرها عليها والثابتة من خلال شهود النيابة العامة كل من

وملف التحقيق بكامل محتوياته

م ن/١ التي تصلح أساساً لبناء حكم عليها .

ب- من حيث التطبيقات القانونية:-

إن الأفعال التي قارفها المحكوم عليه بحق المجني عليه يوم الواقعة التي تمثلت بالتحسيس على فخذ المجني عليه يشكل استتالة إلى جزء من جسم المجني عليه، ويعتبر عورة يحصر سائر الناس على المحافظة عليها وعدم التفريط بها والذود عنها خادشاً بذلك الحياء العرضي لدى المجني عليه فإن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني هتكا للعرض بالمعنى الذي نصت عليه المادة (٢٩٦) من قانون العقوبات وكما جاء بإسناد النيابة العامة ذلك أن عنصر المفاجأة والمباغلة الذي رافق فعل المتهم تجاه المجني عليه يشكل ركن العنف المقصود بنص المادة (١/٢٩٦) عقوبات مما جعل إرادة المجني عليه إرادة معدومة ومغيبية وهو ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى ونحن بدورنا نؤيدها فيما توصلت إليه .

ج- من حيث العقوبة:-

إن العقوبة المفروضة على المحكوم عليه تقع ضمن حدودها القانونية. وبذلك تغدو أسباب التمييز لا ترد على القرار المطعون فيه مما يتعين ردها .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المطعون فيه .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٦/٣/٢٠١٤ م.

عضو
عضو
القاضي المتروك
عضو
عضو

رئيس الديوان

دقيق / أ . ك